مجلة المستقبل للدراسات القانونية و السياسية ISSN : 2543-3865
المجلد: 05 العدد: 01 السنة 2021 ص151.-169.

تاريخ الإرسال: 2021/05/07 تاريخ القبول : 2021/06/08

إدارة وتسيير الموارد المائية في الجزائر

Management of water resources in Algeria

زرارقــة عيــسى[1]، جعيـرن عيــسى[2]

Zeraraka Aissa[1], Djairen Aissa[2]

المركز الجامعي افلــو، (الجزائر)، [1]aissauniv@gmail.com

[1] Univ Center _ Aflou, (Algeria), aissauniv@gmail.com

المركز الجامعي افلــو، (الجزائر)، [2]djai.aissa@gmail.com

[2] Univ Center _ Aflou, (Algeria), djai.aissa@gmail.com

الملخص:

تعتبر الجزائر من بين الدول العديدة في المنطقة العربية والتي تعرف ندرة حادة في الموارد المائية خاصة العذبة منها، وتزايد الوضع تدهورا نتيجة لسنوات الجفاف التي تشهدها البلاد منذ سنوات، بالإضافة إلى التزايد السكاني ومشاكل تلوث المياه.

هذه الأسباب دفعت بالدولة الجزائرية خاصة في العقدين الماضيين باتخاذ اجراءات وبرامج كان لها الأثر الايجابي على رفع نسب وحجم الموارد المائية لتحقيق الأمن المائي.

وسنحاول في هذه الدراسة تبيان واقع والتحديات التي تواجهها الجزائر لتحقيق أمنها المائي، وماهي الآليات المؤسساتية التي وضعها المشرع الجزائري للمحافظة على الثروة المائية.

الكلمات المفتاحية: الحق في الماء، تسيير المياه في الجزائر، التنمية المستدامة للموارد المائية في الجزائر، الأمن المائي في الجزائر.

Abstract:

Algeria is among the many States in the Arab region that have a severe scarcity of water resources. The situation has deteriorated further as a result of the years of drought that the country has been experiencing for years, as well as the increase.

These reasons have led the Algerian State, particularly in the past two decades, to take action and programs that have had an Positive impact on raising water resource ratios and volume to achieve water security.

In this study, we will try to identify the realities and challenges that Algeria faces in achieving its water security. What institutional mechanisms has been put in place by the Algerian legislature for the conservation of water resources.

Keywords: Right to water, water management in Algeria, sustainable development of water resources in Algeria, Water security in Algeria.

المؤلف المرسل: زرارقــة عيــسى، الإيميل: aissauniv@gmail.com

مقدمة:

الماء من أهم الموارد الموجودة على سطح الأرض، ونعمة من النعم التي وهبها الله لعباده، فالحياة على هذا الكوكب مرتبطة بوجود الماء، ولهذا وجب الحفاظ عليها وعدم الإسراف والتبذير.

كما أن ندرة المياه أصبحت من الأسباب الرئيسية المسببة للصراعات والنزاعات الدولية، وكثير من موجات النزوح القسري كانت نتيجة للجفاف وانعدام المياه، والجزائر كغيرها من الدول العديدة التي تعاني مشكلة حقيقية في توفير المياه لأسباب مختلفة منها الجفاف والتلوث وحتى سوء تسيير الإدارة، فاذا كان المخزون المائي في الجزائر يقدر ب 19 مليار م3 في السنة، فإنه بالمقابل نحصل على حوالي 600 م3 للفرد سنويا، ومن خلال هذه المعطيات يتضح لنا أن الجزائر تقع ضمن الدول الفقيرة في الموارد المائية.

وبالتالي فالجزائر تواجه تحديا صعبا في توفير المياه، لذا كان لابد على الدولة الجزائرية الاعتماد على مصادر بديلة لتحقيق أمنها المائي، ولعلى من أهمها إنجاز

مشاريع حشد المياه السطحية كالسدود، ومحطات تحلية مياه البحر، بالإضافة إلى محطات تصفية المياه المستعملة.

ولبلوغ هذه الأهداف اتخذت الجزائر آليات قانونية ومؤسساتية حاولت من خلالها المحافظة والتسيير الأمثل لهذه المادة الحيوية والتي استنزفت مبالغ ضخمة من الخزينة العمومية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة للموارد المائية.

أهداف الدراسة:

تحديد واقع وحجم ومصادر الموارد المائية في الجزائر.

تحديد أهم الآليات المؤسساتية لإدارة وتسيير الموارد المائية في الجزائر

إشكالية البحث:

ومما سبق بيانه نقترح الإشكالية التالية: **كيف ساهمت الآليات المؤسساتية في المحافظة على الثروة المائية في الجزائر؟**

خطة البحث:

المبحث الأول: واقع الموارد المائية في الجزائر

المطلب الأول: الموارد المائية الطبيعية (التقليدية)

المطلب الثاني: الموارد المائية الغير تقليدية

المبحث الثاني: الإطار المؤسساتي لإدارة وتسيير الموارد المائية

المطلب الأول: وزارة الموارد المائية ومديرياتها الولائية

المطلب الثاني: المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري

المبحث الأول: واقع الموارد المائية في الجزائر

تتوفر الجزائر على موارد مائية متنوعة ويرجع هذا التنوع في المصادر المائية إلى التنوع الجغرافي والطبيعي الذي يميزها عن باقي الدول، وتقسم هذه الموارد إلى موارد

تقليدية كمياه الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية، وموارد غير تقليدية كتحلية مياه البحر وتصفية المياه المستعملة.

المطلب الأول: الموارد المائية الطبيعية (التقليدية)

تتميز الموارد المائية الطبيعية في الجزائر بتعدد مصادرها منها مياه الأمطار والمياه الجوفية والمياه السطحية.

الفرع الأول: مياه الأمطار

تتميز الجزائر بمساحة شاسعة تقدر ب2.381.741 كم^2، وأكثر من 85 بالمائة عبارة عن صحراء ينعدم فيها تساقط الأمطار، ويقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار ب12.4 مليار م^3، حيث تتركز هذه التساقطات المطرية في الشمال خاصة في المنطقة التلية بحوالي 90 بالمائة، وفي مقابل ذلك لا تستقبل الأحواض المائية في الهضاب سوى 10 بالمائة من حجم هذه الأمطار[1].

وخلال موسمي الخريف والشتاء تتهاطل الأمطار بشكل سيلي، حيث تسقط كميات كبيرة بغزارة شديدة في وقت قصير قد لا يتجاوز بضع دقائق مما يؤدي إلى حدوث سيول تضر بالمحاصيل الزراعية وتؤدي إلى انجراف التربة وتوحل السدود، ونظرا للطبيعة الجبلية الشديدة الانحدار للمناطق الشمالية فأغلب الكميات المطرية تذهب عن طريق الأودية إلى البحر دون استفادة التربة منها، فوادي الشلف مثلا يشهد فيضانه تقلبات مفاجئة تتراوح بين 01 الى 2000 متر في الثانية[2].

1- محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطور، مداخلة قدمت للندوة الدولية الرابعة في حوض البحر الأبيض المتوسط، الجزائر، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، مخبر البحث في علوم المياه، 22-24مارس، 2008، ص: 74.

2- مغربي خيرة، مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الامكانيات والتحديات)، مجلة بوداكس، جامعة مستغانم، العدد 06، سبتمبر، 2016، ص: 105.

والجدول (01) يوضح حجم التساقطات المطرية حسب المناطق بحجم التدفقات:

المنطقة	متوسط التساقطات المطرية في السنة (مم)	حجم التدفقات الناتجة عن التساقطات مليار م^3 في السنة
وهران – الشط الشرقي	318	94.3
الشلف – زهرز	418	23.8
الجزائر – الصومام	442	29.20
قسنطينة – سيبوس	581	67.17

المصدر: مغربي خيرة، مرجع سابق الذكر، ص: 105.

الفرع الثاني: المياه الجوفية

تعتبر الموارد المائية الجوفية من أهم المصادر المائية والأكثر عرضة للاستنزاف، وهي تمثل جميع أنواع المياه الموجودة في باطن الأرض، والتي تتم تغذيتها بمياه الأمطار وتسمى الأحواض المتجددة، لكن في المقابل هناك مياه جوفية غير متجددة مخزنة في أحواض جوفية عبر ملايين السنين، لكن توقفت تغذيتها بمياه الامطار نتيجة عدة اسباب مناخية وجيولوجية[1].

وتقدر كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها في الجزائر بحوالي 07 مليار م^3، يتواجد بشمال البلاد منها حوالي 1.5 مليار م^3، وتستغل حاليا بنسبة تفوق 90 بالمائة وحوالي 5 مليار م^3، موجودة في الجنوب والتي لا تستغل منها سوى 1.7 مليار م مكعب.

1- شارف عقون، كمال زموري، عبد الحق لفيلف، تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، ميلة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، العدد (2) سبتمبر، 2017، ص: 288.

الفرع الثالث: المياه السطحية

تقدر الموارد السطحية بين 9.8 مليار م^3/السنة إلى 13.5 مليار م^3/السنة، وتتوزع جغرافيا من الشمال إلى الجنوب، ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية (الشمال) على 11.1 مليار م^3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7 مليار م^3 (بنسبة 5.7 بالمائة)، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي على 0.6 مليار م^3 (بنسبة 48 بالمائة)[1].

تزخر الجزائر ب112 سد منها 50 سد تفوق قدرته 10 ملايين م^3 بطاقة تخزينية اجمالية تقدر ب 05 ملايير متر مكعب ومن خلال البرنامج الاستعجالي على مستوى السدود تم تخطيط مشاريع تسمح بتعبئة اجمالية تقدر ب11 مليار متر مكعب وحجم اجمالي منتظم يقدر ب06 مليار متر مكعب وهي كالاتي:[2]

- 50 سد مستغل (بطاقة تقدر ب 7.5 مليار م3)
- 12 سد الجاري بناءها (بطاقة تقدر ب70.1 مليار م3)
- 08 سدود وشبكة الانطلاق (بطاقة تقدر ب700 مليون م3)
- 30 دراسة معمقة 09 منها جاهزة (بطاقة تقدر ب40.2 مليار م3)
- 27 دراسة أولية يمكن تحقيقها (بطاقة تقدر ب150 مليون م^3)

جدول(02) يبين توزيع الموارد التقليدية المائية في الجزائر:

	المصادر المائية التقليدية			
المناطق الجغرافية	الموارد السطحية	الموارد الجوفية	المجموع	النسبة المئوية

1- أحمد تي، استراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر- الواقع والمأمول، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد الثامن، جوان، 2015، ص: 79.
2- مغربي خيرة، مرجع سابق الذكر، ص: 108.

الشمال	12	1.9	13.9	%82
الجنوب	1.5	1.4	2.9	%18
المجموع	13.5	3.3	16.8	%100
النسبة المئوية	%80	%20	%100	(100)

المصدر: الطيب قصاص، إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر: الواقع والتصور المستقبلي، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف1، 2016، ص: 131.

وبناء على ما سبق نلاحظ أن الجزائر تحتوي على مصادر مائية تقليدية هامة، وتتنوع هذه المصادر من مياه الأمطار والمياه الجوفية والسطحية، وساهم في هذا التنوع شساعة مساحة البلد وتنوعها الجغرافي.

المطلب الثاني: الموارد المائية الغير تقليدية

نظرا للتزايد الطلب على هاته المادة الحيوية نتيجة للنمو السكاني المتزايد، لجئت الدولة الى استراتيجيات بديلة في توفير المياه إلى السكان، ومن هاته الحلول تحلية مياه البحر وتصفية المياه المستعملة.

الفرع الأول: تحلية مياه البحر

بحكم أن الجزائر دولة ساحلية، يعطيها ميزة وجود مصدر للمياه بكميات هائلة يمكن تحليتها والاعتماد عليها كمورد اضافي، ونتيجة لهذا التوجه ابرمت الدولة العديد من الاتفاقيات والشراكات للإسراع في انجاز هذا النوع من المنشئات.

ومن بين أهم هاته المنشآت نذكر منها:[1]

– وحدة مستغانم التي تستعمل لتلبية الحاجيات لصناعة الورق (القدرة الاجمالية 5200م3/اليوم).

1– أحمد تي، مرجع سابق الذكر، ص: 80.

– وحدة عنابة موجهة لاحتياجات شركة اسميدال (بقدرة اجمالية 5184 م3/اليوم).

– وحدة سكيكدة (القدرة الاجمالية 55000 م^3/اليوم).

– وحدة ارزيو (القدرة الاجمالية 88000 م^3/اليوم).

ومنه فالجزائر أدمجت من خلال مخطط الانعاش الوطني مشروع التزويد بمياه الشرب عن طريق تحلية مياه البحر، حيث رصد له غلاف مالي يقدر ب7 مليار دينار، وقد اشتمل البرنامج على انشاء 43 محطة تحلية في آفاق 2019[1].

الفرع الثاني: تصفية المياه المستعملة

تبقى امكانيات الجزائر في التحكم في هذا النوع من الموارد المائية ضعيف جدا، حيث يبلغ الحجم الاجمالي للمياه المستعملة في الوسط الطبيعي حوالي 700 مليون م^3 سنويا، أما حجم الاستغلال لهذه المادة لا يتعدى 10 بالمائة، وفي المقابل تبلغ القدرة الاستغلالية للمحطات التصفية الحالية حوالي 160 مليون م^3 في السنة، وبعد الانتهاء من أشغال المحطات المتبقية ودخولها الخدمة، فستكون القدرة الاجمالية للاستغلال حوالي 500 مليون م مكعب[2].

المبحث الثاني: الإطار المؤسساتي لإدارة وتسيير الموارد المائية

نظرا لحجم النفقات المالية التي خصصتها الجزائر من أجل الاستثمار في قطاع الموارد المائية، اعتمد المشرع الجزائري آليات مؤسساتية وقانونية متعددة من أجل إدارة وتسيير هذا القطاع الحيوي الحساس.

1– أحمد شاطر باش، منى طواهرية، استراتيجية إدارة الموارد المائية: رهان التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 03، العدد 10 جوان 2016، ص: 63.

2– الطيب قصاص، مرجع سابق الذكر، ص: 133.

المطلب الأول: وزارة الموارد المائية ومديرياتها الولائية

تلعب وزارة الموارد المائية في الجزائر دورا رئيسيا في تنظيم وتسيير قطاع المياه عن طريق رسم السياسات والبرامج التي تتماشى مع الامكانيات المالية للدولة وهذا بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية، كما تساهم المديريات الولائية في تنفيذ هذه السياسات والبرامج.

الفرع الأول: وزارة الموارد المائية

تم إنشاء وزارة الموارد المائية بموجب المرسوم التنفيذي الذي يحدد صلاحيات الوزير المكلف بالموارد المائية[1]، حيث يقترح الوزير المكلف بالموارد المائية في إطار السياسة العامة للحكومة، عناصر السياسة الوطنية في ميدان الموارد المائية ويتولى متابعة تطبيقها ومراقبتها وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها. وتتمثل مهام الوزارة فيما يلي:

– التقويم المستمر كما وكيفا للموارد المائية.

– الأبحاث الجيوفيزيائية والهيدروجيولوجية الموجهة لتحديد الموارد المائية الجوفية ومعرفتها.

– الأبحاث المائية المناخية والجيولوجية المرتبطة لمعرفة الموارد السطحية وتقويمها.

– انجاز واستغلال منشآت السقي وصرف المياه وصيانة أجهزة التطهير ووحدات تصفية المياه المستعملة.

1– المرسوم التنفيذي رقم: 2000–324 مؤرخ في 27 رجب عام 1421 الموافق ل 25 أكتوبر سنة 2000، يحدد صلاحيات وزير الموارد المائية، ج.رج.ج 03 مؤرخة في 27 رجب عام 1421، ص: 12.

– حماية الموارد المائية والمحافظة عليها واستعمالها الرشيد، كما يعد سياسة حشد المياه ونقلها واستعمالها وتسييرها وفقا للأهداف التي تحددها الحكومة.

الفرع الثاني: مديريات الموارد المائية الولائية

تعتبر مديريات الموارد المائية الولائية آليات تنفيذية لوزارة الموارد المائية، حيث حددت لها مهام معينة من أهمها ما يلي:

– السهر على الحفاظ على الموارد المائية وحمايتها.

– جمع وتحليل المعطيات المتعلقة بالبحث عن المياه واستغلالها وانتاجها وتخزينها وتوزيعها.

– السهر على تطبيق التنظيم في مجال الموارد المائية.

– ضمان ادارة المنشآت ومتابعة تنفيذ المشاريع التي لم تكن موضوع تفويض[1].

المطلب الثاني: المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري

نظرا للاتجاهات الجديدة والعصرية في تسيير المؤسسات، حذت الجزائر كغيرها من دول العالم في اعطاء الاستقلالية المالية والمعنوية لمؤسسات تسيير قطاع المياه لإعطائها دفع جديد من أجل الاستغلال الأمثل لموارد الدولة من المياه.

الفرع الأول: الشركة الجزائرية للمياه

الجزائرية للمياه مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تخضع للقوانين والتنظيمات الجاري المعمول بها. ونشأت المؤسسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 01–101 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق ل21 افريل 2001، توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية ويوجد مقرها الاجتماعي في مدينة الجزائر.

1– أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الادارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

وتكلف المؤسسة في إطار السياسة الوطنية للتنمية، بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني من خلال التكفل بنشاطات تسيير عمليات انتاج مياه الشرب، والمياه الصناعية ونقلها ومعالجتها وتخزينها، وتجديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها[1].

وتكلف المؤسسة بهذه الصفة عن طريق تفويض الخدمة العمومية لمياه بالمهام الآتية[2]:

– الخدمة العمومية لمياه الشرب الهادفة لضمان وفرة المياه للمواطنين في ظروف مقبولة والساعية لتلبية أقصى طلب لمستعملي شبكة المياه العمومية، ويتم تنفيذ هذه المهمة بالتشاور مع السلطات المحلية.

– استغلال تسيير وصيانة الأنظمة والمنشآت الكفيلة بالإنتاج والمعالجة والتحويل والتخزين وتوزيع المياه الصالحة للشرب والمياه الصناعية.

– المبادرة بكل عمل يهدف إلى اقتصاد المياه.

– تسيير الذمة المالية الخاصة بها والذمة التي تتحصل عليها بالانتفاع.

الفرع الثاني: الديوان الوطني للتطهير

الديوان الوطني لتطهير[3] مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تخضع للقوانين والتنظيمات المعمول بها، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد

1– المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 01–101 المؤرخ في 27 محرم عام 1422 الموافق ل 21 أبريل سنة 2001، يتضمن إنشاء الجزائرية للمياه، ج.ر.ج.ج العدد 24، مؤرخة في 28 محرم عام 1422، الموافق ل 22 أبريل سنة 2001.

2– المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 01–101.

3– المرسوم التنفيذي رقم 01–102 المؤرخ في 27 محرم عام 1422 الموافق ل 21 أبريل سنة 2001، يتضمن إنشاء الديوان الوطني لتطهير ، ج.ر.ج.ج العدد 24، مؤرخة في 28 محرم عام 1422، الموافق ل 22 أبريل سنة 2001.

المائية، ويحدد مقرها في مدينة الجزائر، ويمكن نقله إلى أي مكان أخر من التراب الوطني بمرسوم بناء على اقتراح وزير الموارد المائية، كما تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، ويقوم بالمهام التالية:

– ضمان المحافظة على المحيط المائي على كامل التراب الوطني وتنفيذ السياسة الوطنية للتطهير.

– مكافحة كل مصادر تلوث المياه في المناطق التابعة لمجال تدخله، وكذا تسيير كل منشآت مخصصة لتطهير التجمعات الحضرية واستغلالها، وصيانتها وتحديدها وتوسيعها وبناءها ولاسيما منها شبكات جمع المياه المستعملة، ومحطات الضخ محطات التصفية، وصرف المياه في البحر.

– تثمين المواد المشتقة من المياه المصفاة وتسويقها.

– إعداد وانجاز المشاريع المدمجة المرتبطة لمعالجة المياه المستعملة وصرف مياه الأمطار.

– انجاز مشاريع الدراسات والأشغال لحساب الدولة والجماعات المحلية.

– اللجوء إلى أعوان شرطة المياه المحلفين، قصد حماية المحيط المائي وأنظمة التطهير.

– يضمن تسيير امتياز الخدمة العمومية للتطهير الممنوح للأشخاص المعنويين العموميين أو الخواص لحساب الدولة أو الجماعات المحلية[1].

الفرع الثالث: الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات

يعدل القانون الأساسي للوكالة الوطنية للسدود، المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري، المنشأة بموجب المرسوم رقم: 163–85 المؤرخ في 11 يونيو سنة 1985 في طبيعتها القانونية إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تسمى "الوكالة

1– المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 01–102.

الوطنية للسدود والتحويلات" تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية ويحدد مقرها الاجتماعي في مدينة الجزائر[1].

وتكلّف المؤسسة بإنتاج الماء وتوفيره للمؤسسات ووكالات البلدية المكلّفة بتوزيعه وبضمان التكفل نشاطات تسيير المنشآت المستغلة واستغلالها وصيانتها في إطار حشد الموارد المائية السطحية وتحويلها.

وبهذه الصفة تكلف المؤسسة بما يأتي[2]:

تزويد مؤسسات التوزيع بالماء ووكالات البلدية وفقا لاتفاقيات تبرم مع مؤسسات توزيع الماء هذه في إطار برامج توزيع تحدد بقرار من الوزير المكلف بالموارد المائية.

القيام بكل التدخلات الخاصة بالفحص والمراقبة التقنية، وضمان مراقبة منشآت حشد وتحويل الموارد المائية المستغلة وصيانتها ونزع الأوحال منها.

السهر على تطبيق تسعيرة الماء على المؤسسات المكلفة لتوزيع الماء الشروب والصناعي والفلاحي وعلى تلك المكلفة بإنتاج الطاقة الكهربائية.

دراسة أو التكليف بدراسة وتطوير أنظمة حماية المنشآت المستعملة وصيانتها والتدخل فيها.

ضبط حالة مخزون الماء الممكن استغلاله واعتماد التدابير الفورية لمراقبة نوعية المياه في إطار تسيير الموارد المائية.

1- المرسوم رقم 85-163 المؤرخ في 11 يونيو سنة 1985 المتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية للسدود معدل بالمرسوم التنفيذي رقم 05 – 101 مؤرخ في 12 صفر عام 1426 الموافق ل 23 مارس سنة 2005 يتضمن تعديل القانون الأساسي للوكالة الوطنية للسدود، ج.ر.ج.ج عدد 21 مؤرخة في 12 يناير سنة 2005، ص: 09.

2- المادة 07 المرسوم التنفيذي رقم 05-101.

كما يمكن للدولة صاحبة المشروع أن تمنح المؤسسات صفة صاحب المشروع المفوض للقيام باسمها ولحسابها بالعمليات المساهمة في انجاز المنشآت الأساسية لحشد الموارد المائية السطحية وتحويلها وتكون الحقوق والواجبات المترتبة على كل مشروع موضوع اتفاقية تفويض صاحب المنشأة المفوض.

زيادة على الصلاحيات المحددة أعلاه، تكلف المؤسسة بما يأتي[1]:

تطوير هندسة منشآت حشد الموارد المائية وتحويلها وكذا وسائلها للتصور والدراسات بغرض التحكم في التقنيات المرتبطة بهدفها.

إنجاز كل دراسة أو بحث يتصل بهدفها.

تصور أو استغلال أو إيداع كل شهادة أو إجازة أو نموذج أو طريقة صنع تتصل بهدفها.

المساهمة في تكوين وتحسين مستوى المستخدمين العاملين في ميدان منشآت حشد الموارد المائية وتحويلها.

جمع ومعالجة وحفظ ونشر المعطيات والمعلومات والوثائق ذات الطابع الإحصائي والعلمي والتقني والاقتصادي ذات الصلة بهدفها.

الفرع الرابع: وكالات الأحواض الهيدروغرافية

توجد خمسة وكالات للأحواض الهيدروغرافية:

1- سعداوي محمد، بلعرابي عبد الكريم، الحماية التشريعية لإستراتيجية الدولة الجزائرية في إدارة ثروتها المائية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد 04، العدد 06، جانفي 2012، ص 84.

– وكالة الحوض الهيدروغرافي "منطقة الصحراء" نشأت بالمرسوم التنفيذي رقم: 96-283.

– وكالة الحوض الهيدروغرافي "منطقة الشلف" نشأت بالمرسوم التنفيذي رقم: 96-282.

– وكالة الحوض الهيدروغرافي "منطقة وهران (الشط الشرقي)" نشأت بالمرسوم التنفيذي رقم: 96-281.

– وكالة الحوض الهيدروغرافي "منطقة قسنطينة" نشأت بالمرسوم التنفيذي رقم: 96-280.

– وكالة الحوض الهيدروغرافي "منطقة الجزائر (الحضنة)" نشأت بالمرسوم التنفيذي رقم: 96-279.

تكلف الوكالات بما يأتي:

– تعد وتضبط المساحات المائية والتوازن المائي في الحوض الهيدروغرافي مثلما هو محدد في المادتين 127 و128 من القانون رقم 83-17المؤرخ في 16يوليو سنة 1983 وتجمع لهذا الغرض كل المعطيات الإحصائية والوثائق والمعلومات المتعلقة بالموارد المائية واقتطاع المياه واستهلاكها.

– تشارك في إعداد المخططات الرئيسية لتهيئة الموارد المائية وتعبئتها وتخصيصها التي تبادر بها الأجهزة المؤهلة لهذا الغرض وتتابع تنفيذها.

– تبدي رأيها التقني في كل طلب رخصة لاستعمال الموارد المائية التابعة لأملاك العمومية المائية، يقدم حسب الشروط التي يحدده التشريع والتنظيم المعمول بهما.

– تعد وتقترح مخططات توزيع الموارد المائية المعبأة في المنشآت الكبرى، والمنظومات المائية بين مختلف المرتفقين.

– تشارك في عمليات رقابة حالة تلوث الموارد المائية، وتحديد المواصفات التقنية المتعلقة بنفايات المياه المستعملة والمرتبطة بترتيبات تطهيرها.

خاتمة:

ونخلص في الختام أن الجزائر ونتيجة لاستنزاف المياه العذبة خاصة من المصادر الجوفية، غيرت من استراتيجيتها في توفير الموارد المائية، وهذا بالانتقال والتوجه نحو استراتيجية حشد المياه السطحية وتحلية مياه البحر وتصفية المياه المستعملة، كما نستنتج من هذه الدراسة بعض النتائج منها:

– رغم كل ما تحقق من انجازات مهمة في قطاع الموارد المائية، هناك العديد من مناطق البلاد لم تربط بشبكة المياه الشروب.

– انعدام الوعي بأهمية المياه في التنمية لدى الكثير من الموطنين.

– وجود كم هائل من النصوص القانونية وثرية لكن التطبيق محتشم لأسباب متعددة.

ومن بين الاقتراحات ما يلي:

– ترشيد استهلاك الموارد المائية المتاحة وذلك باتباع عدة أساليب منها رفع كفاءة وتطوير شبكات نقل وتوزيع المياه.

– التركيز والاهتمام بالتسيير المتكامل والمستدام للموارد المائية.

– تثمين الموارد المائية واعطاءها بعد اقتصادي واجتماعي.

قائمة المراجع:

الكتب:

01– أحمد محيو، محاضرات في المؤسسات الادارية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.

الرسائل والمذكرات:

01- الطيب قصاص، إشكالية إدارة الموارد المائية في الجزائر: الواقع والتصور المستقبلي، أطروحة دكتوراه، تخصص: علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة سطيف1، 2016.

المقالات والمداخلات:

01- شارف عقون، كمال زموري، عبد الحق لفيلف، تسعير المياه ودوره في تحقيق كفاءة استخدامها في الجزائر: دراسة تحليلية، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، ميلة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، العدد (2) سبتمبر، 2017.

02- مغربي خيرة، اقتصاديات الموارد المائية في الجزائر دراسة تحليلية للموارد المائية (الامكانيات والتحديات)، مجلة بوداكس، جامعة مستغانم، العدد 06، سبتمبر، 2016.

03- أحمد تي، استراتيجية إدارة الموارد المائية في الجزائر- الواقع والمأمول، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ،جامعة الوادي، المجلد الأول، العدد الثامن، جوان، 2015.

04- أحمد شاطر باش، منى طواهرية، استراتيجية إدارة الموارد المائية: رهان التنمية المستدامة في الجزائر، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، جامعة الجزائر 03، العدد 10 جوان 2016.

05- محمد بلغالي، سياسة إدارة الموارد المائية في الجزائر: تشخيص الواقع وآفاق التطور، مداخلة قدمت للندوة الدولية الرابعة في حوض البحر الأبيض المتوسط، الجزائر، المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات، مخبر البحث في علوم المياه، 22-24مارس، 2008.

06- سعداوي محمد، بلعرابي عبد الكريم، الحماية التشريعية لإستراتيجية الدولة الجزائرية في إدارة ثروتها المائية، دفاتر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد 04، العدد 06، جانفي 2012.

القوانين والمراسيم التنفيذية:

01- المرسوم التنفيذي رقم: 2000-324 مؤرخ في 27 رجب عام 1421 الموافق ل 25 أكتوبر سنة 2000، يحدد صلاحيات وزير الموارد المائية، ج.رج.ج 03 مؤرخة في 27 رجب عام 1421.

02- المرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ في 27 محرم عام 1422 الموافق ل 21 أبريل سنة 2001، يتضمن إنشاء الجزائرية للمياه، ج.ر.ج.ج العدد 24، مؤرخة في 28 محرم عام 1422، الموافق ل 22 أبريل سنة .2001

03- المرسوم التنفيذي رقم 01-102 المؤرخ في 27 محرم عام 1422 الموافق ل 21 أبريل سنة 2001، يتضمن إنشاء الديوان الوطني لتطهير ، ج.ر.ج.ج العدد 24، مؤرخة في 28 محرم عام 1422، الموافق ل 22 أبريل سنة .2001

04- المرسوم رقم 85-163 المؤرخ في 11 يونيو سنة 1985 المتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية للسدود معدل بالمرسوم التنفيذي رقم 05 – 101 مؤرخ في 12 صفر عام 1426 الموافق ل 23 مارس سنة 2005 يتضمن تعديل القانون الأساسي للوكالة الوطنية للسدود، ج.ر.ج.ج عدد 21 مؤرخة في 12 يناير سنة 2005.